



كلمة أمين عام جامعة الدول العربية سعادة عمرو موسى

معالي الدكتور جهاد أز عور ممثلاً دولة رئيس مجلس الوزراء الأستاذ فؤاد السنيورة،
دولة الرئيس الزين ولد زيدان الوزير الأول في موريتانيا،
معالي السيد عبد الله بن حمد العطية نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الطاقة والصناعة في دولة قطر،
السيد حاكم مصرف لبنان،
السيد رئيس مجلس إدارة جمعية مصارف لبنان،
السيدات والسادة،

كم يسعدني أن أكون في بيروت.. اليوم.. وكل يوم.. هذه المدينة الجميلة الجريئة والصابرة في نفس الوقت، وهي باحتضانها لهذا المنتدى في دورته الجديدة، ولهذا الحشد المتميز من الاقتصاديين وزراء ومسؤولين كباراً ورجال أعمال وإعلام، إنما تؤكد دورها ودور لبنان كله من حولها في أن تحتضن أنشطة عربية حيوية، وأن تخلق مبادرات خلاقة وإيجابية، وإن تجمع العرب من مغاربهم إلى مشارفهم على صيغة سواء في حركة واعية نحو المستقبل الأكثر رخاء والأوفر حظاً.

إن لبنان صيغة فريدة، ويأتي تفرد من أعماق وعاء ثقافي عربي ثري، وانفتاح على العالم وقبول لقواعد التعامل الدولي، وعلى رأسها التعايش الحر والتفاعل الحضاري، سواء في داخله بين كافة أبنائه وطوائفه، وهي صيغة يجب أن تستمر... بل يجب أن تنفذ أو في العالم العربي. وللبنان إسهام مشهود في النهضة الثقافية العربية الحديثة.. أو على المستوى العالمي، حيث تنتشر جالياته مساهمة في تقدم مجتمعات عديدة حيثما تتجه قبل المشرق أو المغرب، بل قبل شمال العالم أو جنوبه.

وقد كان لي ولا يزال روابط وثيقة بلبنان وأهله، وإعجاب بشعرائه وشعرهم، وأدبائه وأدبهم ومختلف مبدعيه وإبداعاتهم.

وفي الأونة الأخيرة من موقعي كأمين عام للجامعة العربية كان لي حظ، أن أحمل إلى لبنان تكليفاً عربياً بأن نعمل على حل أزمتها التي طالت فأزعجت العالم كله، وأحزنت العرب جميعاً، ولقد عملت بكل ما استطعت إليه سبيلاً كي نحدث حركة ونحقق تقدماً نحو حل المعضلة القائمة والتي يراها الكثيرون مستعصية ولست أراها كذلك. وسعيت إلى شحذ الإرادات السياسية اللبنانية ودعوت أطراف المعادلة إنقاذاً للبنان أن يتحركوا في إطار المبادرة العربية بانتخاب رئيس الجمهورية بأسرع ما يمكن. إن استمرار الفراغ الرئاسي مسؤولية خطيرة جداً تؤدي تداعياتها إلى ضرر كبير... وطني وإقليمي. ويأتي مع ضرورة انتخاب الرئيس أهمية الاتفاق على حكومة وحدة وطنية يشكلها هذا الرئيس بأن يجري مشاوراته ويقرر خياراته طبقاً للدستور وأن تجري هذه الحكومة الانتخابات النيابية وفق قانون جديد يصدره البرلمان. والغريب أنه تم التوافق على كل هذه المبادئ والخطوات، وهي بالضبط ما قرره المبادرة العربية، والمطلوب الآن هو الإقدام على التنفيذ. وليكن واضحاً، أنه رغم التسليم بأن الجو السياسي الإقليمي المتوتر ينعكس

لقد أصبح استنهاض الهمة اللبنانية لإنهاء هذا الموضوع فرض عين على كل لبناني ولبنانية، بل على كل عربي وعربية.

ويهمني هنا أن أشير إلى نقطتين هامتين:

- أولهما: الدعوة القائمة للحوار والتي أطلقها الرئيس بري، ولقد تعمقت في متابعتها ودراستها ودراسة آثارها. إن الحوار مسار إيجابي، ودعوة لا ترفض، باعتبار أن هدفها تحقيق انتخاب الرئيس في الموعد المضروب، وأيضا باعتبار أن الدعوة للحوار تمحورت حول القواعد التي أرستها المبادرة العربية، والحوار يمكن أن يؤكد أموراً ثلاثة:
- التوافق المستمر حول شخص المرشح العتيد أي العماد ميشيل سليمان، وانتخابه دون تأخير.
- الاتفاق على أن الحكومة القادمة ستكون حكومة وحدة وطنية لا تهمش فيها المعارضة، وأن مهمة الحكومة الجديدة بالإضافة إلى تسيير أمور الوطن والحفاظ على مصالحه، تمرير قانون الانتخابات البرلمانية الجديد وإجراء الانتخابات على أساسه.
- وهذا كله تأكيد لتوافق عام قائم بالفعل، والمطلوب هو التنفيذ، والتنفيذ السريع، وإذا نجحت المساعي الرامية إلى إحياء الحوار فليكن القصد هو تأكيد كل ذلك بموقف جماعي وفي مشهد وفاق وطني يطلق آليات التنفيذ بانتخاب رئيس الجمهورية حتى يمكن تشكيل حكومة الوحدة الوطنية.

وثاني الأمرين اللذين أود تأكيدهما: هو الوضع الاقتصادي اللبناني، حيث نشهد في لبنان وضعاً فريداً. فرغم كل شيء، وبصرف النظر عما يثور من مخاوف أمنية، أرى العرب جميعاً على رغبة بل على إقدام لزيارة لبنان والاستثمار فيه والاستمتاع بجوه وبما يقدمه من راحة وإمتاع لزواره وقاصديه.

وقد أسعدني أن أعلم أن لبنان حقق معدل نمو عام 2007 قارب الـ 4% وأن معدل النمو في الشهور الثلاثة الأولى من العام الحالي يزيد عن هذا الرقم بإطراد. كما أسعدني ما قرأته من تصريحات رسمية بشأن مناقشة برامج للإصلاح الاقتصادي مع صندوق النقد الدولي في متابعة نشطة لقرارات مؤتمر باريس بهدف الحفاظ على استقرار الاقتصاد اللبناني، ثم أسعدني أن أطلع على المؤشرات الإيجابية لسوق المال اللبناني والتي تؤكد تغطية 80% من استحقاقات الدولة بالعملة الأجنبية للعام 2008، وأيضا ما أورده التقارير الدولية بشأن احتلال لبنان لموقع متقدم على صعيد التحويلات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والتي قاربت على الـ 10 مليارات دولار.. وكذلك ما يجري من تنفيذ مستمر للمشروعات التنموية والإصلاحية في مختلف أنحاء لبنان. هذا كله تم ولبنان يعاني حالة عدم استقرار سياسي وأمني، فما بالكم لو استقر الأمر وعادت الحياة إلى طبيعتها؟ إن هناك خوفاً على لبنان في الوقت الحاضر، ولكن هناك أمل كبير، بل ثقة كاملة في لبنان المستقبل.

السيدات والسادة،

أعود إلى هذا المنتدى الذي نجتمع في إطاره، وأود أن أشكر منظميه على اختيارهم الموفق لموضوعه وهو: "العالم العربي في ظل التحولات الدولية"، فهذه التحولات فيها من الجدة والجدية ما يجب أن نتفهمه ونقدر آثاره خصوصا على حاضرنا السياسي والاقتصادي التنموي عموماً، وعلى ما نطمح أن تكون عليه حياة أجيالنا القادمة، في عصر العولمة التي ينتظر أن تتزايد لا أن تتحسر، وأنها سوف تشكل نمط الحياة في القرن الحادي والعشرين، ومن ثم فإن على العالم العربي إن يسرع وأن يسرع جدا في اللحاق بها مع التحسب لأخطارها. نعم علينا أن نؤكد هويتنا الثقافية المهددة، ولكن علينا أيضا أن نطور ونحدث، وأن نتجه نحو الديمقراطية بثبات ودون تردد وأن نطور التعليم ونحدثه لينتج متقنين متعلمين يحتاجهم السوق العربي والعالمي وطبقا لمواصفاته، وأن ننطلق في تنفيذ وثيقة التطوير والتحديث الشامل الذي أطلقته قمة تونس عام 2004.

ولاشك بأنكم تتابعون اليوم الارتفاع الذي طرأ على أسعار النفط، والذي وصل إلى معدلات غير مسبوقة خلال الفترة الماضية، وكذلك الارتفاع في أسعار المواد الغذائية، واتجاه الدول المتقدمة إلى استخدام المحاصيل الزراعية في إنتاج الوقود. وتدركون كذلك المخاطر التي تهدد العالم بسبب التغيرات المناخية، والتقارير الدولية التي تشير إلى أن

وأود بمناسبة وجود هذه الكوكبة من رجال وسيدات الأعمال أن أشير إلى القمة التنموية الاقتصادية والاجتماعية المرتقبة في الأيام الأولى من يناير 2009 ولتعتقد في ظل التحديات الصعبة التي تعلمونها وأشرت إليها أو إلى بعضها، وهي القمة المقصود منها أن تسهم في رسم خارطة طريق إيجابية لتحقيق مسار التنمية الشاملة للمجتمعات العربية ولكن هذه المرة بمشاركة حقيقية من القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني العربية بمعنى أن التحضير للقمة ثلاثي: الحكومات، والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

ويقوم المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي بمتابعة الإعداد للقمة، التي سوف تستهدف فتح بوابات التعاون الاقتصادي العربي، وأدعوكم إلى الانضمام إلى الاجتماعات التحضيرية الجارية وتأكيد دور القطاع الخاص في رسم خريطة المستقبل.. هذه فرصة حقيقية أمامكم يا رجال الأعمال وأهل التجارة والصناعة والمصارف لتأكيد دوركم في رسم مستقبل العمل العربي والتفاعل الإقليمي.

أما الموضوعات التي نؤكد أولوية عرضها على القمة فسوف تشمل رسم خطة الانتقال من منطقة التجارة الحرة إلى إقامة اتحاد جمركي على الطريق نحو سوق عربية مشتركة في عام 2020، واختيار مشروع أساسي لدعم الاقتصاديات العربية يقوم على تطوير قطاع النقل بإقامة خطوط سكك حديد تربط الدول العربية وطرقا واسعة للنقل البري. وكذلك دعم المشروع القائم للربط الكهربائي بين الدول العربية والتوسع فيه. وسوف تراجع القمة على الناحية الاجتماعية مبادرة تطوير التعليم، وتهتم بدور المرأة وتؤكد أهمية مواكبة التطوير الاجتماعي للتطور الاقتصادي.

لقد قمنا حتى الآن بقطع شوط طويل في الأعمال التحضيرية، وهناك مشاورات جارية مع الدولة المضيفة -الكويت- لعقد منتدى للعصف الفكري الاقتصادي بشأن مستقبل العالم العربي بمشاركة من القطاع الخاص وممثلي منظمات المجتمع المدني وكذلك معرض لعرض المنتجات والصناعات العربية في نفس وقت انعقاد القمة أو تمهيدا لها، في أسبوع عربي تنموي شامل يكتمل بانعقاد هذه القمة.

وأخيراً أتوجه بالشكر الجزيل لمنظمي هذا المؤتمر ولكم جميعاً، متمنيا لمؤتمر كل النجاح والتوفيق.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،